

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣٣٠٠ لسنة ١٩٦٢

بتشكيل لجنة تقييم أصول الهيئة العامة لشئون النقل  
المائى الداخلى

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء  
مؤسسة عامة لشئون النقل المائى الداخلى ؛  
وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ - تشكل لجنة تقييم أصول الهيئة العامة لشئون النقل للمائى  
الداخلى على الوجه الآتى :

- (١) مستشار الدولة لوزارة المواصلات ؛
- (٢) وكيل وزارة الأشغال المساعد .
- (٣) مدير عام الهيئة العامة لشئون النقل المائى الداخلى .
- (٤) مفتش عام القسم الميكانيكى بهيئة السكك الحديدية .
- (٥) دكتور عبد العزيز حجازى مراقب حسابات الهيئة العامة لشئون  
النقل المائى الداخلى .
- (٦) مدير الإدارة العامة للانشاءات بالهيئة العامة لشئون النقل المائى  
الداخلى .
- (٧) مندوب عن وزارة الخزانة .
- (٨) مندوب عن وزارة الاقتصاد .

مادة ٢ - يعزذ إلى اللجنة المشار إليها بتقييم أصول الهيئة العامة لشئون  
النقل المائى الداخلى .

مادة ٣ - تحول اللجنة كافة السلطات اللازمة لمباشرة مهمتها ، ولها  
أن تشكل بلانا فرعية وأن تستعين بمن ترى الاستعانة بهم فى سبيل تحقيق  
غرضها .

مادة ٤ - على وزير المواصلات تنفيذ هذا القرار ما

صدر برأسة الجمهورية فى ٦ رجب سنة ١٣٨٢ ( ٣ ديسمبر سنة ١٩٦٢ ) ؛

جمال عبد الناصر

(٢) محكمة إدارية للنظر فى المنازعات الخاصة بوزارات التعليم العالى  
والتربية والتعليم والبحث العلمى والشئون الاجتماعية والعمل والدولة  
للشباب والثقافة والإرشاد القومى .

(٣) محكمة إدارية للنظر فى المنازعات الخاصة بوزارات الصحة  
والإدارة المحلية والإسكان والمرافق والأوقاف وشئون الأزهر .

(٤) محكمة إدارية للنظر فى المنازعات الخاصة بوزارات الخزانة  
والاقتصاد والتخطيط والصناعة والتموين والزراعة .

(٥) محكمة إدارية للنظر فى المنازعات الخاصة بوزارات الأشغال  
العمومية والسد العالى والحربية .

(٦) محكمة إدارية للنظر فى المنازعات الخاصة بوزارة المواصلات والهيئة  
العامة لشئون السكك الحديدية وهيئة المواصلات السلكية واللامسلكية  
وهيئة البريد .

ثانيا - فى مدينة الاسكندرية :

محكمة إدارية للنظر فى المنازعات الخاصة بمصالح الحكومة فى هذه  
المدينة .

مادة ٢ - على رئيس مجلس الدولة تنفيذ هذا القرار ما

صدر برأسة الجمهورية فى ٦ رجب سنة ١٣٨٢ ( ٣ ديسمبر سنة ١٩٦٢ )

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣٢٩٩ لسنة ١٩٦٢

بالحاق شركة أنجليل التجارية بالمؤسسة المصرية العامة للتجارة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس  
الأعلى للمؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٢ فى شأن المؤسسات  
العامة الصناعية ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ - تاحق شركة أنجليل التجارية بالمؤسسة المصرية العامة  
للتجارة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ما

صدر برأسة الجمهورية فى ٦ رجب سنة ١٣٨٢ ( ٣ ديسمبر سنة ١٩٦٢ )

جمال عبد الناصر